مقالات تخشى تصفية وزراء «الممانعة» في الحكومة وعودة نهج «إدارة الشركات».. وترشيح داوودية والحباشنة للعودة و«الاخوان» مصرون على نوابهم بالبرلمان:

الصحافة الأردنية: موافقة الملك على «تعديل وزاري» على حكومة البخيت.. وتفجر الجدل حول أبو عودة.. وأسئلة حول الإرتباط

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

الأسبوع الماضي في الأردن كان ساخنا جدا قياسا ببرودة الأحداث بالنسبة للصحافة المحلية التي تابعت بإهتمام تطورات الجدل بخصوص قضية عدنان أبو عودة كما تابعت ما يحصل في قطاع غزة والعراق بإهتمام قبل تسليط الضوء على سلسلة قضايا إقليمية ومحلية على رأسها مسألة التعديل الوزاري على حكومة الرئيس معروف البخيت ومطالبة التيار الإسلامي بإعادة بعض نوابه إلى البرلمان بعد قضية عزاء الزرقاوي الشهيرة.

وأمس الجمعة تم الإعلان عن خطوة هامة على صعيد إستقرار الوضع الداخلي في حكومة البخيت فقد قصد رئيس الوزراء الإعلان عن حصوله على موافقة ملكية تسمح له بإجراء تعديل وزاري حتى تسكت جميع الأقلام التي تتوقع رحيلا وشيكا للوزارة او التي تشاغب على الحكومة.

ونقل التلفزيون الرسمي عن الناطق الرسمي بإسم الحكومة ناصر جودة ان الملك عبد الله الثاني وافق على اجراء تعديل وزاري على حكومة الدكتور معروف البخيت، وقال في حوار مع التلفزيون الاردني ان الدكتور البخيت استأذن جلالة الملك لاجراء مثل هذا التعديل الذي سيتناول عدة حقائب وزارية مشيرا الى انه سيتم ادماج وزارات مع بعضها واجراء مناقلات بين عدد من الحقائب الوزارية. واضاف ان التعديل المنتظر سيتم قبل بدء الدورة البرلمانية لمجلس الامة التي تبدأ في الثامن والعشرين من الشهر الحالي.

ويؤثر هذا النص الذي بثته وكالة الأنباء الرسمية بترا على ان الحكومة تقصد إخماد توقعات رحيلها وان الحكومة الحالية باقية على الأغلب حتى نهاية الدورة العادية المقبلة للبرلمان في الربيع المقبل. وكانت صحيفة «الدستور» اليومية قد نشرت بعض الترشيحات التي قالت ان البخيت يفكر بها في الإطار فإقترحت أسماء وزارية جديدة من بينها سمير الحباشنة ومحمد داوودية علما بان ترشيحات خروج الوزراء تتحدث عن خروج محتمل لوزير الداخلية عيد الفايز ووزير المالية زياد فريز ووزير البريد والإتصالات عمر الكردي فيما لم يحسم بعد مصير وزير الصحة سعيد دروزة مع ان المناقلات تتوقع بالمقابل نقل وزير التنمية السياسية صبري الربيحات إلى مقر الرئاسة كوزير للدولة. وبعيدا عن التعديل الوزاري المرتقب اعاد التيار الإسلامي طرح قضية النائبين علي ابو السكر ومحمد ابو فارس وطالب رئيس كتلتهما في البرلمان عزام الهنيدي بإعادتهما إلى مقعديهما في مجلس النواب على اساس ان القضية التي ادينا فيها سياسية وليست جنائية وانهما ما زالا نائبين من الناحية الدستورية وهو رأي ساندة ابو السكر نفسه في حديث له نشرته اسبوعية «الحقيقة» الدولية.

قنبلة عودة

وفي الأثناء نشرت عشرات المقالات التي تعلق او تناقش القضايا التي طرحها رئيس الديوان الملكي الأسبق عدنان أبو عودة وبرزت في هذا الإتجاه دعوة من هاشم الخالدي لسحب الجنسية عن أبو عودة لإنه إستخدم صياغة «رئيس وزرائهم» وإعتبر الكاتب ان مقابلة ابو عودة مع «الجزيرة» مثيرة وتميز صاحبها بالخبث في السرد وبالإساءة قائلا بان المطلوب سحب جنسية الرجل لإنه اساء لكل الأردنيين من أصل فلسطيني. وفي الفضاء الإعلامي فجرت التعليقات على ابو عودة اسئلة فنية إعلامية لها علاقة بخلفية الهجوم على الرجل، فقد إعتبر مراقبون إعلاميون ان أبو عودة لم يأت بجديد لكن العنصر المثير في مسألته يتعلق بمحطة «الجزيرة» التي إختارت توقيت بث البرنامج المسجل معه منذ عدة اشهر بعد ان أوقفت السلطات الأردنية الحملة الصحفية على دولة قطر مما يعني بان «الجزيرة» لا تتجاوب وتلجأ إلى المزيد من الإستفزاز.

وعلى صعيد الكتاب والمعلقين تعددت الآراء والإجتهادات فكتب باسم سكجها في صحيفة «الدستور» عن دلالات خاطئة فهمت بعد مقال سابق له وقال: لم يخطر في بالنا أبداً أن نطالب المعارضة الأردنية بتجنّب إزعاج الأطراف الخارجية التي تقدّم لنا المساعدات، وكان القصد من مقالتنا «مساعدات خارجية» أن نطرح الواقع الأردني كما هو، دون تزويق، وأن ندعو المعارضة، كما نفعل مع الحكومة، الى أن تبحث عن حلول.

على أنّ الأمر فُهم على غير مقصده، ولا نقول إنّ هناك إساءة للفهم، بل قد تكون ثمّة إساءة في التعبير، ووردتنا رسالة من الدكتور يعقوب قنديل مرفقة بمقالات للزملاء: عريب الرنتاوي، ماهر أبوطير، ونزيه القسوس، وكلّها تدعو إلى تحقيق الديمقراطية، ومحاربة الفساد، بحيث نستغني بالتالي عن المساعدات الخارجية.

معروف البخيت

عدنان ابو عودة

وتابع الكاتب يقول: تقول الرسالة: «لقد لفت انتباهي ما جاء في مقالك في جريدة «الدستور» بخصوص المساعدات الخارجية، الذي تدعو فيه ذوي الشأن (المعارضة) إلى تجنّب إزعاج أو إثارة أي توجّهات قد تؤدي إلى إزعاج الأطراف التي تقدّم لنا المساعدات. ومّما لا شكّ فيه أنّ الالتزام بما لا يثير حفيظة من يقدمون لنا تلك المساعدات هو أمر مرغب، إلا أنّه ليس الأهم. ومّما يؤكد ذلك ما سمعته عشرات المرات ممن يهمّهم أمر بلدنا العزيز، وهو أنّ المساعدات لا تقدمها الدول الغنية للدول الأقل حظاً كبلدنا الحبيب بدون هدف أو غاية، عادة إن لم تكن تلك الغاية أو الهدف هو الانتقاص من سيادتنا وخاصة إذا كانت تلك الدول غربية.. وما أريد أن ألفت نظرك إليه هو أنّنا يمكن أن نستغني عن الكثير من تلك المساعدات إذا تمكنا من توجيه شعبنا إلى اتباع أو اتخاذ مبدأ الاقتصاد والتدبير بدلاً من العيش خارج حدود امكانياتنا في جميع سلوكياتنا من مأكل وملبس وادوات نقل أو معيشة، كما أنّنا يجب أن لا نحمي من يسيء إلى المجتمع أيضاً». مرفق مع رسالتي هذه أمثلة مما يجب أن نهتم به كأولويات إذا أردنا تجنب الحاجة للآخرين، وهذه جميعاً مأخوذة من صحيفة «الدستور».

تغيير الحكومة

وفي صحيفة «الغد» قرر الكاتب سميح المعايطة ان مسألة تعديل الحكومة او تغييرها لا تعني إلا نخبا قليلة، قد لا تزيد على مشجعي نادي ريال مدريد وليس البرازيل! لكن حكاية التعديل التي كتبت عنها الصحف قبيل العيد، وتوقعت ان يتم هذا التعديل بعد العيد، اي منذ الان وحتى الدورة العادية لمجلس النواب نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل (وربما لا يتم التعديل، كما حدث قبل ذلك عندما كان متوقعا قبل عدة اشهر)، هذا الامر يفترض وضع اسئلة يمكن وصفها بأسئلة التعديل امام الرئيس واصحاب القرار، تحدد اجاباتها ضرورة هذه الخطوة، او كونها «تنقلات داخلية» بين الوزراء العاملين والمتقاعدين، وورثة الحقائب والمواقع.

اول هذه الاسئلة ـ يتابع المعايطة ـ: هل هدف التعديل هو أن تشعر الحكومة بالامان والاستقرار، وتُبعد عنها اشاعات التغيير والرحيل، ام لأن هناك قناعة بأن اداء الحكومة ضعيف في بعض المفاصل، ما يستوجب التعديل حتى تصبح الحكومة «اقوى نوع!»؟ واذا كانت هناك قناعة بوجود ضعف، فهل سبق طلب التعديل عملية تقويم موضوعية لاداء الوزراء وقدراتهم والتزامهم بالبرنامج الحكومي والخطط والاستراتيجيات، ام ان الامر انطباعات وعدم ارتياح، او هو وجود اشخاص خارج الحكومة، لا تحتمل مصلحة الوطن غيابهم عن الفريق الوزاري؟

نقول هذا لأن حكومات سابقة اجرت تعديلا خرج به وزراء، وبعد اشهر قليلة، اجرت نفس الحكومة تعديلاً آخر عاد بموجبه الى الحكومة واحد ممن خرجوا في التعديل الاول! ولم نعرف حتى الان، وربما لم يعرف ذات الوزير، لماذا خرج ولماذا عاد! وهذا يصل بنا الى السؤال الكبير عن اسس اخراج الوزراء والمجيء بغيرهم؛ فحكومة سابقة تحدثت كثيرا عن التعديل، وعندما تم خرج بموجبه وزراء ثانويون يديرون وزارات لو تم الغاؤها لما تأثرت في مسيرة الدولة.

وختم الكاتب قائلا: قد يكون طرح مثل هذه الاسئلة نوعا من الخيال، لأن كثيرا من المجالس والكتابات تتحدث بها، لكن عند تشكيل حكومات جديدة او تعديلها يتم الامر وفق ما يتناقض مع هذه الاسئلة! واذا كان تعديل هذه الحكومة او المجيء بغيرها سيكون على الطريقة السابقة، ولا سيما اذا كان سيتكرر الامر بالدعاء للذاهبين عند الاطلاع على اسماء القادمين، فإننا ندعو للحكومة بطول العمر والبقاء، من دون تغيير او تعديل او تشويش، فهذا قد يوفر على الدولة تكاليف مالية، واعباء ادارية جديدة من دون مردود حقيقي، فضلا عن كون هذا الامر حراكا سياسيا وهميا او تمرينا بالذخيرة غير الحية.

والحكومة وآلية القرار فيها كانت محور إهتمام الكاتب فهد الخيطان من صحيفة «العرب اليوم» حين قال:

ما نسمعه من افكار عن الآلية المطلوبة من الحكومة لادارة شؤون السلطة التنفيذية بعد التعديل المزمع على طاقمها تثير الشفقة لسذاجتها وسطحيتها. فالكلام عن «تقارير دورية كل اسبوعين» يصلح في عالم الشركات وليس الدول المحكومة بآليات عمل معقدة لمؤسسات دستورية لكن وكما يبدو من نمط التفكير السائد في بعض مرافق الدولة هناك امعان في نهج ادارة يعتمد على فكر وتوصيات شركات العلاقات العامة يسعى لتحويل الوزراء الى مجرد موظفين ورئيس الوزراء الى منسق بينهم مجرد من صلاحياته الدستورية وسلطاته الواسعة التي نص عليها الدستور. وقال الكاتب: لقد جربت هذه الطريقة في الادارة منذ خلوة العقبة وما بعدها من خلوات ومنتديات وثبت ان اصحابها مفلسون وعديمو الخبرة بشؤون ادارة الأوطان ولا يجيدون سوى السمسرة من عمليات الخصخصة والانفاق على الدراسات لحساب مكاتبهم الاستشارية. اليوم يحاول اصحاب نفس المدرسة توريط حكومة البخيت ونخشى ان يكون هدف بعضهم من التعديل هو تصفية وزراء الممانعة واعادة الاعتبار لفريق البزنس.

وتابع الخيطان: ربما ينجح رئيس الوزراء في اطالة عمر حكومته بالتعديل وتحسين صورتها قليلا عند جمهور المشككين لكن على المدى البعيد ينبغي الاقتناع بأن الآلية القائمة لتشكيل الحكومات وتعديلها انتهت الى الافلاس ولا خيار سوى القيام باصلاحات سياسية جذرية طالما تحدث عنها جلالة الملك بحماس شديد.

معركة «فك الارتباط»

وكان للكاتب عريب الرنتاوي مداخلة بخصوص قرار فك الإرتباط حيث قال: ان تعترف الحكومة بالغبن والظلم الذي ألحقته بعض تعليمات «فك الارتباط» ببعض المواطنين، فهذا أمر يسجل لها، مع تحفظنا على «الأرقام المتواضعة» عن أعداد المظلومين والمغبونين، وتذكيرنا بأننا كنا من ضمن نفر قليل جدا، سبق له أن تناول هذا المظلمات، وناله من تناولها الكثير من الظلم والاتهام والتجريح. وأن تسبغ الحكومة على «مراجعتها للتعليمات» طابعا إداريا ـ إنسانيا مجردا، فهذا أمر نريد أن نصدقه، وإن كنا ـ ككثيرين غيرنا ـ نجد صعوبة في ذلك...

فالحكومة ليست «منظمة إنسانية غير حكومية»، و«معسكر الرويشد» ينهض شاهدا على أن «الإنسانيات» لا تصمد طويلا أمام حسابات المصالح وتعقيدات السياسة. وأن نقفز كما فعل كثيرون غيرنا، إلى استخلاصات سابقة لأوانها، فهذا أمر لا نحبذه، لا لشيء إلا لأنه يندرج في سياق «التنجيم والضرب في المندل».. فنحن نعرف، كما يعرف غيرنا كذلك، أن مياها ودماء كثيرة قد جرت في شوارع الضفة وغزة، وأن عقارب الساعة هيهات أن تعود إلى الوراء.

واضاف الرنتاوي: لست بذلك أغلق بابا قد فتح لحوار حول «الارتباط» فكا وتركيبا، فالرمال الفلسطينية والإقليمية المتحركة، تبقيه مفتوحا على مصراعيه أمام شتى الاحتمالات وأكثرها استبعادا.. لكنني أتساءل في الحقيقة، عن الطريقة التي تدير بها الحكومة ملفا من هذا النوع، وهي ذاتها الطريقة، التي وفرت في السابق، وتوفر اليوم، مادة خصبة لكل التأويلات والتكهنات، وتضع الأردن في موضع الريبة والاتهام، لنعود إلى بكائياتنا المعتادة ونظرية «رغيف الشعير المأكول المذموم»، و«الأردن المبتلى بسهام الحاقدين والجاحدين والمغرضين»؟

وختم : نحن بحاجة لقراءة معمقة للسيناريوهات والبدائل، بحاجة لجلسات عصف ذهني حول أسئلة «الارتباط» فكا وتركيبا، نحن بحاجة لحوار وطني ابتداء، وحوار فلسطيني ـ أردني رسمي وأهلي، ونحن بحاجة قبل هذا وذاك للتأكد من أن أي خطوة سنقدم عليها، ستكون تعبيرا عن المصالح العليا الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة، لا تسليما بقضاء الأمر الواقع وقدره.

وفي صحيفة «الرأي» قال الدكتور فهد الفانك ان أكبر وأخطر مؤامرة على حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس هي فوزها في الانتخابات التشريعية، وتحولها من حركة مقاومة للاحتلال إلى حكومة مسؤولة عن دفع رواتب الموظفين، وتقديم الخدمات اليومية للمواطنين، والتعامل مع العالم لخدمة القضية.

حماس ليست أول حركة مقاومة تتسلم الحكم، فقد حدث ذلك في جميع البلدان التي حققت استقلالها، ولكن ذلك كان يحدث بمناسبة الاستقلال، ولم يحدث أبدا أن حكمت المقاومة تحت ظل الاحتلال الأجنبي.

إيصال حماس إلى الحكومة أفقدها صفة المقاومة دون أن يكسبها صفة الحكومة، فقد أوقفت (العنف) ضد إسرائيل بالرغم من استمرار العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وحولت المقاتلين ضد الاحتلال إلى شرطة مسلحة تنفيذية ضد المعارضين للحكومة فيما يمكن أن يتحول إلى حرب أهلية شاملة، تجعل المواطنين يترحمون على سلطة الاحتلال.

وبرأي الفانك لم تستطع حماس أن تحكم، فالحكم تحت الاحتلال مستحيل دون التعاون مع سلطة الاحتلال واستطاعت إسرائيل أن تفرض العزلة التامة على حكومة حماس التي بدورها لم تستطع مد الجسور إلى العالم الخارجي الذي يصفها كمنظمة إرهابية، وبذلك انقطعت الموارد المالية، ولم يعد في مقدور رئيس الحكومة سوى إلقاء الخطابات الحماسية التي لا تغني ولا تسمن وحتى حكومة الوحدة الوطنية التي قبلت بها حماس لن تكفي لإخراجها من العزلة والشلل، فوجود حماس في الحكومة يعني أن إسرائيل وأمريكا وأوروبا واليابان لن تتعامل أو تتعاون معها.

الخروج من المأزق لا يكون بحكومة من فتح لا تستطيع الحصول على ثقة النواب، فلا بد والحالة هذه من حكومة كفاءات وطنية تتوافق عليها جميع القوى الفلسطينية، ويقبل العالم أن يتعامل معها. أما برنامج مثل هذه الحكومة فهو العودة إلى العملية السلمية، واحترام الالتزامات، والعمل مع اللجنة الرباعية وصولا إلى الدولة الفلسطينية المستقلة.

«الاخوان» يؤكدون التزام البنا بالقرآن والرسول ويشككون في التزام الافغاني والكواكبي وعبده بهما.. واشادة بعروبة الكواكبي واشتراكيته

تحذيرات من عودة الثورة الجنسية وتحولها للسرقة والتدمير.. اتهام الوزراء بالنفاق.. ومعارك في انتخابات طلاب الجامعات

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من

حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن محادثات الرئيس مبارك في موسكو مع الرئيس الروسي بوتين والمؤتمر الصحافي واجتماعه مع رؤساء سبع شركات لبحث تعزيز التعاون بين البلدين وانشاء المنطقة الصناعية الروسية الحرة على غرار المنطقة الصينية وبحث التعاون في صناعات السيارات والدواء والمفاعلات النووية السلمية ومغادرة الرئيس روسيا الى الصين والتوقيع على صفقة بيع 20 % من شركة عمر افندي لشركة انوال السعودية ومنح العاملين منحة تعادل ثلاثة اشهر وتخصيص خمسين مليون جنيه لتمويل الخروج على المعاش المبكر لمن يرغبون وبدء المرحلة الاولى للانتخابات الطلابية والاعلان عن فوز بالتزكية في عدد كبير من الكليات، وحضور المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع احتفال الهيئة الهندسية بيوم التفوق وانتهاء محافظة القاهرة من انجاز 76 % من المرحلة الاولى من طريق الاوتوستراد من منطقة طرة الى مدينة 15 مايو ووصول 11 طنا من الامصال ضد انفلونزا الطيور من هولندا ورفع حالات الطوارىء في محافظات شمال سيناء والشرقية والبحيرة والفيوم والمنيا خوفا من عودة الوباء وقيام النيابة العامة بالطعن في حكم محكمة الجنايات ببراءة المتهمين في قضية مطار رأس سدر.. والى معظم ما لدينا في تقرير نهاية الاسبوع.

الثورة الجنسية

ونبدأ بما نشر عن الثورة الجنسية التي اندلعت اول وثاني ايام عيد الفطر وسط القاهرة وتضارب المعلومات عنها، وتأكيد وقوعها من جانب الاستاذ بجامعة حلوان وعضو المجلس الاعلى للسياسات التابع لامانة السياسات بالحزب الوطني التي يرأسها جمال مبارك الدكتور حماد عبد الله حمادة وقوله يوم الخميس في بابه اليومي بجريدة «روز اليوسف» ـ ماذا لو ـ «الاحداث الاخيرة، وكيفية وقوعها واسبابها ومنها بأن «راقصة» قامت بعمل Show امام دار سينما مترو للاعلان عن فيلم وسط حشود امام دار سينما مترو للاعلان عن فيلم وسط حشود من السيارات والقاصدين وسط البلد في اجازة عيد الفطر كما جرت العادة القديمة والجديدة لدى الطبقة الوسطى وما ادناها من شعب المحروسة هي التجوال وسط البلد اثناء الاعياد والعطلات الرسمية!

واذ بالغوغائية تنتشر واذا بالامور تنفلت وينقلب الشارع الى لا نظام ولا اخلاق ويشبه الى حد كبير ما حدث في حريق القاهرة سنة 1952 حيث سطا الشعب السيار في وسط المدينة على المحلات لنهبها! ولنا ان نتصور كيف ترقص الهانم امام السيار من الشعب الغلبان وسط البلد في اجازة عيد! وما يمكن ان يقوم به اي متخلف عقلي كان حظه وحظنا ان يكون ضمن المشاهدين وحينما تندلع شرارة الغوغائية فلا حسابات ولا ضمانات ولا امن ولا بوليس ولا غيره! واثبتت كل الحوادث السابقة على ان الانفلات عواقبه وخيمة ولكن السؤال هنا اين اخلاق الشعب المصري؟ واين مرجلة اولاد البلد؟ واين نخوة المواطنين؟ اين البوليس السري (المباحث) المنتشرة في وسط المدينة! حتى يزعق الى احد الجنود الرسميين (زيا وتسليحا) لكي ينادي بصفارة او يزعق بأعلى صوته «أهه مين هناك»!

فيرتجف الشارع المصري وينضبط الحال.. الله يرحم زمان».

اين البوليس؟ هذا سؤال اجاب عنه في نفس اليوم ـ الخميس ـ زميلنا وصديقنا بـ«الاهرام» نصر القفاص بقوله:

«الحمد لله الذي هداني للموضوعية وقول كلمة الحق التي ترضي كبار المسؤولين والوزراء! لذا رأيت تسجيل شهادة صدق في حق وزارة الداخلية، فقد نجح رجالها الافاضل في ضبط حركة المرور بشوارع العاصمة ومدن المحافظات الكبرى.. لم يعد عندنا «اتوبيس» يجوب الشوارع في هيئة «بلطجي» يوزع بطشه ورعبه على الناس واختفى سائق «السرفيس» الذي لا يلتزم بالقانون. اما اقسام الشرطة فلا يمكن لمجحف الادعاء بأنها لا تنافس فنادق الخمس نجوم.. في نظافتها وحسن ضيافتها. هذا النجاح الامني الكبير انعكس على المزاج العام.. فامتنع المارة عن هتك عرض الطريق ولزموا اماكن انتظار المركبات العامة والخاصة.. وشعر الشباب بأهمية وقيمة دورهم في المجتمع فامتنعوا عن مضايقة الفتيات في الشوارع واعتبروا من يرتكب هذا الاثم فاجرا، وللحقيقة هذا لم ينبع من التزام اخلاقي بقدر ما هو خوف لقوة الردع الأمني. كلمتي وشهادتي فرضتهما الموضوعية.. بما يؤكد شجاعة قلمي النادرة.. والدليل على ذلك انني أرفض حتى مجرد الاستماع الى تفاصيل فضيحة وسط البلد خلال العيد.. تقديرا لرجال الشرطة الذين لم يتدخلوا حتى لا يفسدوا فرحة «الشعب المصري الشقيق» بالعيد السعيد.. واظن انني بذلك اصبحت موضوعيا واللا تحبوا اكذب واقول الحقيقة!».

اما في «احرار» امس فكان رأي زميلنا ومدير تحريرها عصام كامل هو: «الحل في ظاهرة التحرش الجنسي بالبنات في منطقة وسط البلد هو الغاء وسط البلد».

وقد قمت بعدة جولات وسط القاهرة صباحا وعصرا، وسألت موظفين في سينما مترو عن حقيقة ما حدث وما نشر عن تحطم زجاج لوحات الاعلانات فنفوا حدوث شيء، رغم انني بادرتهم بالقول باني لا اريد معرفة اسمائهم، ولما سألتهم عن عدم وجود الزجاج على لوحات الاعلانات.

قالوا: هذا اجراء تلجأ اليه كل عيد، بنزع الزجاج حتى لا يتكسر بسبب الزحام، فسألتهم ان كانت هناك تعليمات بان يقولوا ذلك وينفوا ما حدث؟

قالوا: لا. وادركت كذبهم لانني اعرف انه لم يحدث من قبل خلع زجاج اللوحات، وسألت موظفة في شباك التذاكر بسينما ميامي المواجهة لمترو في شارع سليمان باشا عما حدث. فانكرت معرفتها باي شيء الا الان فقط، عندما شاهدت بعض الصحافيين يسألون بعض الشباب وسألتها الم يخبرك زملاؤك بما حدث؟ قالت: لا. فعملي صباحا ثم اغادر الى منزلي بعد الظهر ولا اسأل احدا.

وسألت بعض باعة الصحف، فأكدوا اعتداء عدد من الشباب على الفتيات بتحسس صدورهن وان المنطقة تشهد زحاما غير عادي في الاعياد.

ايضا لاحظت قلة عدد الباعة الذين يفترشون ارصفة شوارع قصر النيل وسليمان و26 يوليو (فؤاد)، وسألت بعض من وجدتهم وهم في حالة قلق عن السبب؟ قالوا: لا نعلم. ولكن بعد العيد مباشرة بدأت الحملات تشتد ضدنا فسألتهم هل بعد ما حدث في العيد من الاعتداء على البنات؟ قالوا: لا نعلم.

وليس معروفا ان كان الامن يتحسب لاحتمال استغلال هؤلاء الباعة لاي تجمع للقيام بعمليات نهب للمحلات ام لا. لكني اتوقع ان تخفف الشرطة حملاتها ضدهم لوجود اتجاه يحذر من التضييق على الباعة الجائلين لكثرة اعدادهم بسبب البطالة.

الانتخابات الطلابية

والى الانتخابات الطلابية بالجامعات، وما حدث فيها وسنكتفي بالاشارة الى روايتين متضاربتين، دون اي تدخل منا الاولى في «المصري اليوم» ـ امس ـ من خلال التغطية الواسعة التي كلفت بها عددا كبيرا من صحافييها ومراسليها وجاء فيها:

«عاشت الجامعات امس مأتما انتخابيا مع اجراء الجولة الاولى للانتخابات الطلابية وشهدت معظم الجامعات احداثا ومواجهات دامية وبدأت مقدمات هذه المواجهات في الساحة الرئيسية امام جامعة القاهرة بعد ظهر امس الاول حين تجمهر مئات الطلاب وقاموا باقتحام بوابة الجامعة وبعد خروجهم لنجدة زملائهم بالخارج الذين منعتهم قوات الامن من دخول الجامعة للانضمام للمظاهرة بدأوا يهتفون بعبارات مناهضة للتدخلات الامنية في الجامعة وكبت حريات الطالب الجامعي، وفي تمام الساعة الثامنة مساء بدأت مشاجرات دامية مع الامن بعد الاعلان عن شطب اسماء جميع المرشحين الاخوان في انتخابات الاتحادات بكليتي دار العلوم والتجارة واعلان تزكية اتحاد كلية الآداب.. ونجح الطلاب في اقتحام البوابة فبدأت المشاجرات بين الطلاب وجنود الامن المركزي الذين كانوا حريصين على عدم دخول الحرم الجامعي. ونجحت جهود بعض الاساتذة وقيادات الامن في فض الاعتصام على وعد من رئيس الجامعة باعادة المشطوبين للقوائم. وصباح امس تبخرت هذه الوعود كما تبخرت في جميع الجامعات ولجأ معظم عمداء الكليات بالاشتراك مع موظفي رعايات الشباب في توضيب قوائم الانتخابات بكلياتهم واصاب شطب طلاب الاخوان والمعارضة زملاءهم بالفتور، فمرت الانتخابات هادئة تماما في حين اعتصم طلاب الاخوان بكليتي دار العلوم والحقوق وحثوا زملاءهم على مقاطعة الانتخابات».

والرواية الثانية من «الاخبار» وهي: «محمود الفش مدير عام رعاية الشباب قال:

ولا لرجال الدين في هذا العصر. كان يؤمن بالواقعية ويفهم الاشياء على حقيقتها، حين تلقاه كان هادئا غاية الهدوء، كان غيورا على الوطن الاسلامي يتحرق كلما سمع ان جزءا منه قد اصابه سوء او ألم به اذى. كان مذهب الامام البنا ان يرد مادة الاخلاق الى صميم السياسة بعد ان نزعت منها بعد ان قيل ان السياسة والاخلاق لا يجتمعان. لقد كانت شخصية الامام حسن البنا جديدة على الناس، عجب لها من رآها واتصل بها كان فيه من الساسة دهاؤهم ومن القادة قوتهم ومن العلماء حججهم ومن الصوفية ايمانهم ومن الرياضيين حماسهم ومن الخطباء لباقتهم ومن الكتاب رصانتهم. اراد ان يستمد من عمر وخالد وأبي بكر فأخذ من ابي بكر السماحة ومن عمر التقشف ومن خالد عبقرية التنظيم».

والخطورة او فلنقل الكذب والعجرفة والجهل هنا يتمثل في اعتبار البنا وكأنه ليس امتدادا لمن سبقوه من المصلحين والدعاة والمجددين مثل جمال الدين الافغاني وعبد الرحمن الكواكبي والشيخ محمد عبده على وجه الخصوص وليس امتدادا للصوفية. صحيح ان البنا تميز بالقدرة التنظيمية الهائلة والحركية السياسية وانشاء تنظيم فعال لدعوته الدينية وتحول به الى تنظيم سياسي، وكان داهية، ولطيف المعشر وشديد الذكاء ويعرف هدفه بدقة شديدة ويسعى للوصول اليه مستخدما اساليب متعددة، لكنه ليس في مكانة الكواكبي الفكرية وليس له عشر علم وتبحر وفقه وتجديد محمد عبده. والغريب ان يتم وصف البنا بانه اخذ نهج القرآن والرسول صلى الله عليه وسلم في مجال المقارنة مع من سبقوه وعاصروه وكأنهم لم يأخذوا بنهج القرآن ورسوله وهذا اتهام في غاية الخطورة امتد الى الزعماء السياسيين ايضا حتى في اخلاقهم التي لم يلتزموا بها في السياسة والتزم هو بها. ايضا يلفت الانتباه الى حصر الذين اخذ عنهم في عمر بن الخطاب وابو بكر وخالد بن الوليد. ولا نعرف لماذا لم يأخذ عن علي وعثمان، بل لماذا لم يضيفوا معاوية بن ابي سفيان وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة على اساس انهم من دهاة العرب، ومن يغيرون سياساتهم ومواقفهم حسب الظروف مثلما فعل البنا بالضبط مع القصر الملكي ايام الملك فؤاد ثم ابنه فاروق وتحالفه مع اكثر رؤساء الوزارات احتقارا للشعب واضطهادا له ومعاداة للدستور وهو اسماعيل صدقي باشا. وكان رافضا بشدة للتعددية الحزبية واعطاء المرأة حقوقها السياسية اي له اخطاء سياسية وفكرية عديدة بدليل ان الاخوان الان لا يلتزمون به في مسألتي التعددية الحزبية وعمل المرأة السياسي واصبح لهم مرشحات للانتخابات. والبنا في ذلك شأنه شأن اي سياسي وداعية له ما له وعليه ما عليه، اما ان يحاول الاخوان في الفترة الاخيرة بالتحديد رفع البنا الى مستوى الانبياء ومقارنته بهم بشكل صريح فهذا تحول في منتهى الخطورة يأتي متزامنا مع انفتاحهم السياسي الكبير وتجاوبهم مع التطورات السياسية بشكل عام في شأن الحريات والى ان يصبحوا ابرز قوة سياسية الان، ولا اعرف سر هذه الازدواجية الملفتة. وهل من الممكن ان تنعكس على ارائهم ومواقفهم السياسية بحيث يضفون على انفسهم وعلى ممثليهم في مجلس الشعب وغيره، بعض صفات الانبياء اويتواضعون ويرضون ولو مؤقتا بان يكونوا ملائكة تمشي على الارض.

ومن زلة اللسان الى زلة المؤرخ التي وقع فيها المؤرخ المسكين اياه وعضو مجلس الشورى المزمن بالتعيين واحد ابرز الدعاة الى ـ والعياذ بالله ـ التطبيع مع اسرائيل ـ وهو الدكتور عبد العظيم رمضان الذي اراد المشاركة يوم الخميس في عموده بـ«الجمهورية» ـ خواطر مؤرخ ـ في زفة الهجوم على الاخوان فأضحكني رغما عني بالقول: «النقد الشديد الذي وجهته منظمة هيومان رايتس (حقوق الانسان) الامريكية لمصر بتهمة انها وسعت حملتها ضد الاخوان، يثير العجب والسخرية معا والتساؤل عن مصداقية مثل هذه المنظمات التي تخدع بها الولايات المتحدة الشعوب وتحاول بها الحفاظ على صورتها القديمة ـ صورة القوة الدولية التي تحافظ على حقوق الانسان!

ان احدا في مصر لا يستطيع الا ان يسخر من هذا البيان ونعتبره اعلانا لحماية الولايات المتحدة للاخوان المسلمين!

فلا نستطيع ان ننسى ان الولايات المتحدة الامريكية ـ بالذات ـ هي الراعية الكبرى لجماعات التطرف الديني في مصر وفي العالم العربي! لم تعترف هذه الجماعات الاسلامية بفضل الولايات المتحدة في حمايتها من الحكومة الوطنية.

كانت مصر بحكم خبرتها في التعامل مع هذه الجماعات وبحكم ما تعرضت له من كوارث على يد هذه الجماعات تعرف كيفية التعامل معها وتتخذ الاجراءات الفعالة لحماية نفسها وضربها عند اللزوم! لقد كانت لدى مصر ـ على سبيل المثال ـ تجربة اغتيال السادات! فلم تكن القصة بالنسبة للجماعة الارهابية هي قضية اغتيال رئيس الدولة وانما كانت قضية اغتيال الشعب نفسه بمعنى تحويل الشعب المصري من شعب علماني الى شعب اسلامي وصبغ المجتمع المصري بالصبغة الاسلامية البحتة! وهو ما ظلت تعمل له الجماعة الارهابية طوال السنوات السابقة على الاغتيال عن طريق مجلة «الدعوة» التي كانت تصدرها جماعة الاخوان المسلمين وهي التي صبغت المجتمع المصري بالصبغة الدينية اليوم!».

هذا مؤرخ يخلط بين جماعة الجهاد والجماعة الاسلامية والاخوان ، مستخدما تعبير الجماعة الارهابية ويتهمها بانها التي اغتالت الرئيس الراحل انور السادات وفي الحقيقة فليست هذه هي المرة الاولى التي يتهم فيها الاخوان باغتيال السادات وهو ما لم يقل به احد غيره حتى الرئيس مبارك وكتب ذلك عدة مرات عامدا متعمدا، كما ادعى في مناسبات عديدة بأن الشيخ عمر عبد الرحمن كان اميرا للجماعة الاسلامية وهو في معرض التأريخ للجماعة. وقد رددت عليه لأنبهه لحقيقة ان الشيخ عمر لم يكن اميرا للجماعة، وان الاخوان لا علاقة لهم باغتيال السادات، فرد علي باتهامي بالعمل مع عبد الباري عطوان ضد مصر بواسطة «القدس العربي» رغم ان المعركة بيني وبينه دارت في مصر، الى ان اضطر للتراجع عن ادعاءاته بعد ان اصبح موقفه كمؤرخ حرجا بان اعطى تفسيرات فضفاضة لاخطائه التاريخية، وحين يعود مرة اخرى لاخطائه فهذا ليس جديدا عليه لكنه كشف نفسه كمؤرخ مرة اخرى بان ادعى ان الشعب من شعب علماني الى شعب اسلامي بسبب الاخوان ومجلتهم «الدعوة» وهذا اتهام للشعب بأنه لم يكن قبل عام 1974 شعبا اسلاميا، وقلت عام 74 لان مجلة «الدعوة» الشهرية المعبرة عن الاخوان عادت للصدور في نفس السنة واغلقت عام 1981 وتجاهل انه قبلها ومن عشرات السنين كانت تصدر مجلدات اسلامية خاصة وتتبع هيئات وجمعيات كـ«الاعتصام» و«الازهر»، وغيرهما، وحتى الاخوان ظهروا منذ عام 1928 ولهم صحفهم ومجلاتهم والسادات نفسه هو اول من اضفى طابعا دينيا على منصب رئيس الجمهورية ورفع شعار دولة العلم والايمان منذ عام 1971 كل ذلك والشعب المصري كان شعبا علمانيا غير اسلامي، فقط مجلة شهرية صدرت في 74 واغلقت في عام 81 هي التي فعلت ذلك فهل هذا كاتب وليس مؤرخا؟ على كل هنيئا لهذا النظام بدعاة والعياذ بالله وليهنأ بهم ما دام يسعده الهجوم على الاخوان.

حسن البنا

والى ما تبقى لدينا مما نشر في «الاسرة العربية» عن المرحوم الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان المسلمين واول مرشد لها بمناسبة مرور مئة عام على مولده، وكان ما نشر عبارة عن عملية تجميع لمقتطفات من كتابات عن البنا قام بج